الإقليمية والتعددية: تكامل أم تعارض؟

أ.سعيدة مرزوق

جامعة الحاج لخضر-باتنة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تكامل أو تعارض الاتجاه المتعدد الأطراف الذي يتميز بالتحرير المعمم و الاتجاه الإقليمي الذي يتميز بالتحرير التمييزي، وقد توصلت الدراسة الى أن اتفاقات التجارة الإقليمية تعزز التقارب والاختلاف على حد سواء إذ أن بعض الاتفاقات التفضيلية الإقليمية هي إعادة نتاج لقواعد وهياكل النظام المتعدد الأطراف من جهة كما أن التقارب على المستوى الإقليمي لا يؤدي دائما إلى نهج منسق على الصعيد الدولي خاصة مجال حقوق الملكية الفكرية.

Abstract :

This study aims to highlight the extent of integration or oppose the direction of multilateral which is characterized by liberalization generalized and regional trend, which is characterized by liberalization discriminatory. The study found that regional trade agreements promote promote convergence and divergence alike as some preferential agreements regional is to restore the product to the rules and structures of the system multilateral one hand and the convergence at the regional level does not always lead to a coordinated approach at international level, especially in the field of intellectual property rights.

المقدمة:

تتسم العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاهين رئيسيين، وهما الاتجاه العالمي المتعدد الأطراف أو التعددية لبناء منطقة تجارة حرة عالمي، أما الاتجاه الثاني فهو انخراط الكثير من الدول في ترتيبات تجارية إقليمية، من أجل بناء نظام تجاري إقليمي. إن هدف الاتجاهين هو تحرير التجارة الخارجية من القيود والعوائق، حيث يكون في الاتجاه الأول التحرير معمما من ولصالح كل الدول، بينما يكون في الاتجاه الثاني التحرير تمييزيا أي لصالح مجموعة من الدول فقط دون الأطراف الأخرى.

إن أغلب الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، والتي يرمز لها اختصارا بـــ OMC، أي التي تعتبر طرفا في الإطار المتعدد الأطراف، هي عضوة في واحدة أو في عدة ترتيبات إقليمية.هذا ما يجعلنا نطرح التساؤل عما حققته هذه الدول في الإطار الإقليمي و لم تحققه في الإطار المتعدد الأطراف.

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا الفرضيتين التاليتين:

- لا تأخذ المنظمة العالمية للتجارة موقفا ســـلبيا من التجمعات الإقليمية ما دامت ملتزمة بأحكامها وبنصوص واتفاقيات أرجواي.
- يتم اللجوء إلى التجمعات الإقليمية عندما يعجز الإطار المتعدد الأطراف عن الوصـــول إلى المزيد من الانفتاح.

أولا. الإقليمية حالة وسطية بين الإقليمية والعالمية:

يمكن تعريف الإقليمية على أنها حالة وســـطية بين المحلية التي تكون فيها الاهتمامات الاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات أكثر تنسيقا، والعالمية التي تستهدف إزالة الحواجز الجمركية والحدود الجغرافية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم ككل.[1] وبالتالي فإن الإقليمية تستهدف تقليل التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه مع محاولة توسيع السوق على مستوى إقليمي مشكلة بذلك اندماج إقليمي في مختلف المجالات.[2]

الشكل رقم 1: تطور انتشار اتفاقيات التجارة الاقليمية.1948-2010.

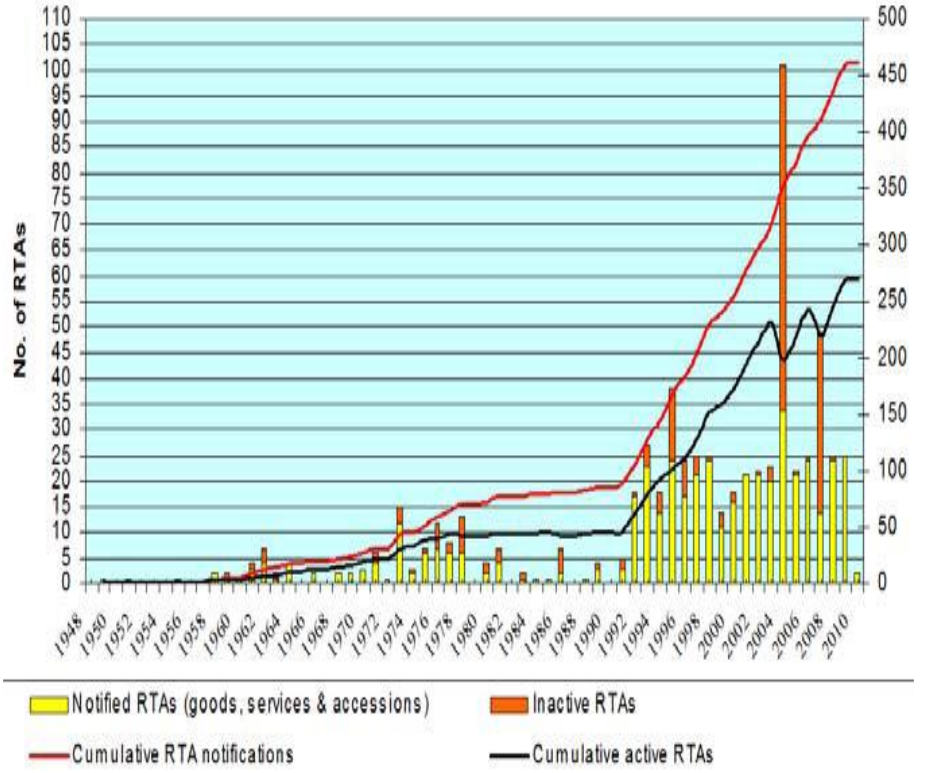

SOURCE:Issured by the Département of Trade Negotiation and World trade Organization. Abu Dhabi. www. moft.gov.ae. Last visited : 10-03-2011.

كما هو مبين في الشـــكل رقم 1 فلقد كان هناك المزيد من الاندفاع نحو صـــياغة اتفاقيات تجارة إقليمية بين جانفي 2004 وفيفري 2005 حيث و صل العدد مع بداية سنة 2005 إلى أكثر من 312 اتفاقية إقليمية أبلغت بها منظمة التجارة العالمية من بينها 170 اتفاقية مفعلة كما أن هناك 65 اتفاقية مفعلة لكن لم يتم الإبلاغ عنها للمنظمة.[3]

أما بالنسبة لسنة 2011 فقد كانت هناك اتفاقية تجارة حرة بين تركيا و الشيلي في إطار المادة 24 من الغات 1994 ســـارية المفعول ابتداء من 1 مارس 2011، و اتفاقية تجارة

حرة بين تركيا و الأردن في إطار المادة 24 من الغات 1994 أ صبحت سارية المفعول ابتداء من 1 مارس 2011، و اتفاقية تجارة حرة واتفاق اندماج اقت صادي بين هونغكونغ و ال صين ونيوزلند في إطار المادة 24 من الغات 1994و وجب المادة 5 من الجاتس أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 جانفي 2011.

لقد تطور البعد النوعي لاتفاقات التجارة الإقليمية فيما يتعلق بتغطية مجالات ال سيا سة العامة وهذا ما يظهر في الجيل الجديد *لاتفاقيات التجارة الإقليمية التي لم تعد مقت صرة فقط على التجارة في السلع، ولكن أيضا التجارة في الخدمات، المنافسة، حقوق الملكية الفكرية، المشتريات الحكومية، العمل، البيئة والتعاون في مجال التنمية، هذا نتيجة تعميق جهود الاندماج، والتي في قواعدها إلى أبعد من تلك الخا صة بالإطار المتعدد الأطراف. وما يـ صطلح عليه wto-plus وهذا ما يدفعنا إلى محاولة معرفة العلاقة بين اتفاقية التجارة الإقليمية و OMC .

ثانيا.المنظمة العالمية للتجارة. منتدى الإطار المتعدد الأطراف:

تجدر الإشارة إلى أن من أهم العقبات التي اعترضت طريق المفاوضات المتعددة الأطراف**** هي تجدد الاتجاه إلى التجارة الإقليمية وبناء تكتلات تجارية واقتصادية مغلقة تتو سع في ا ستخدام القيود الحمائية. لقد نصت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة على ضرورة التعاون بينها وبين الصندوق والبنك الدوليين لاستكمال أركان ثالوث إدارة الاقتصاد العالمي[4]، وقد كانت الوظائف الأ سا سية التي وكلت بها المنظمة العالمية للتجارة تصب في زيادة تحرير التجارة من القيود التي تحول دون انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، مع معاملة الدول النامية معاملة تف ضيلية، وا ستكمال أوجه النقص والق صور في مجموعة ال ضوابط والقواعد الم سؤولة عن تحرير التجارة. كما أن تغطيتها لأكثر من 90% من حجم التجارة يفرض شكلا من أشكال العزلة على الدول الأعضاء في المنظمة.[5]

ثالثا. العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد الأطراف.

لم يكن ينظر إلى الترتيبات الإقليمية خا صة تلك التي صاحبت البدء في الجولة الأولى لمفاو ضات تحرير التجارة الدولية في إطار الجات على أنها تهديدا للإطار المتعدد الأطراف، حيث دفعت جولة الأرجواي بالإطار المتعدد الأطراف وأكـ سبته المزيد من الفعالية والم صداقية، وكان

من المفترض من وجهة نظر البعض أن يؤدي ذلك إلى الانتقاص من جاذبية الإطار الإقليمي [6]. إلا أنه بعد ما أصبح الإطار المتعدد الأطراف عاجزا أمام تصاعد حدة تعارض المواقف بين البلدان المتفاوضة، خاصة بعد ما اتسعت رقعة المفاوضات باندماج المزيد من الدول إلى OMC ودخول مجالات أخرى حيز التفاوض، بدأت الكثير من الدول تتجه نحو الاقليمية.

ليس أدل على العجز الذي أصاب الإطار المتعدد الأطراف من الجمود الذي عرفته جولة الدوحة للتنمية[7]. الشيء الذي أثار قلق الكثير من ذوي الخبرة من تحول الدول من التركيز على الإطار المتعدد الأطراف إلى المسار الإقليمي وهذا ما حصل فعلا. ولقد أثار ذلك الكثير من النقاشات والدراسات*. إن الكثير من الدراسات تبحث عن أسباب هذا الاتجاه ولكن القليل منها من تهتم بنتائج ذلك على مستقبل العلاقات التجارية[8].

من الضروري للحكومات والمفاوضين في سياق تحرير التجارة معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للاتفاقات الإقليمية وعلاقتها مع اتفاق منظمة OMC. وهذا ما قامت به منظمة التعاون والتنمية من خلال دراسة حول عشرة قطاعات ممثلة على نحو متزايد في الاتفاقات الإقليمية وهي الخدمات، انتقال العمالة، الاستثمار، سياسة المنافسة، تيسير التجارة والمشتريات الحكومية، حقوق الملكية الفكرية، والدفاع التجاري(مثلا تدابير مكافحة الإغراق)، البيئة، وقواعد المنشأ. وركزت على البعد التنظيمي لاتفاقيات التجارة الإقليمية واستكملت العمل بآثار اتفاقات التجارة التفضيلية على الصعيد الإقليمي والرفاهية الاجتماعية . وقد اختارت منظمة التعاون والتنمية في دراستها على فحص مجموعة واسعة جدا من الاتفاقات حتى التي لم يتم إخطار OMC بها، وفي بعض الحالات مازالت في إطار التفاوض.

إن العلاقة بين اتفاقات التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف تنطوي على ثلاثة عناصر هي :

1. أحكام تتجاوز تلك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية[9]

اتفاقات التجارة غالبا ما تكون مختلفة أو تذهب أبعد من تلك المتعلقة بإتفاقية مراكش كما هو الحال مع العديد من مجالات إنشاء تنظيمات، والخدمات والمشتريات الحكومية، هذا لا

يعني أن هذه الأحكام هي بالضرورة أفضل من تلك التي توجد على المستوى المتعدد الأطراف أو أنها مواتية أكثر لتحرير التجارة.

معظم اتفاقات التجارة الإقليمية التي تتناول حقوق الملكية الفكرية تتضمن أحكاما أوسع نطاقا من تلك الواردة في اتفاق OMC على الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، المتعلقة بالتجارة، ويرجع ذلك إلى إنشائها لفترات انتقالية أقصر من تلك المنصوص عليها في اتفاق تريبس، وتطبيق القانون، وعلاوة على ذلك فإن اتفاقات التجارة الإقليمية التي تفرض عضوية الاتفاقات الدولية مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات تعكس بشكل غير مباشر متطلبات هذه الاتفاقات والشروط الإجرائية والتي لا تظهر في اتفاق تريبس.

2. التقارب والاختلاف.

هل تنشأ اتفاقات التجارة الإقليمية التقارب من أجل التوصل إلى مستوى متعدد الأطراف في ميدان ما أو أنها تزيد من خطر تباين النهج. إن الدراسة التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE في 2003 تؤكد أن اتفاقات التجارة الإقليمية تعزز التقارب والاختلاف على حد سواء.

أ–التقارب.

من المنظرين الاقتصاديين المهتمين بظاهرة الإقليمية نجد Jean-Marc Siroen الذي يعتقد الإقليمية والإطار المتعدد الأطراف نهجين متكاملين وأن الدول التي تبقى خارج التكتلات التجارية ليس لها خيار آخر سوى التحرك وإلا بقيت على الهامش [10]. بل يبين Siroen أن بعض الاتفاقات التفضيلية الإقليمية هي إعادة نتاج لقواعد وهياكل النظام المتعدد الأطراف، مثلا نجد أن اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية ALENA [11] تفرض على ثلاث دول أعضاء وهم الو.م.أ، كندا، المكسيك قواعد فيما يتعلق بالملكية الصناعية والموجودة في اتفاق مراكش. [12] فحتى إذا كانت اتفاقات التجارة الإقليمية تحتوي على أحكام أوسع نطاقا من تلك المتعلقة بمنظمة OMC فإنها غالبا ما تستند إلى النهج والمبادئ الأساسية لهذه المنظمة.

ب–الاختلاف:

إن إنتشار اتفاقات التجارة الإقليمية ،مع ذلك،هو أيضا مصدر الاختلاف، حيث أن التقارب على المستوى الإقليمي لا يؤدي دائما إلى نهج منسق على الصعيد الدولي، في مجال حقوق الملكية الفكرية، على سبيل المثال نرى أن اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن يعزز تنسيق المقاربات لحماية هذه الحقوق في داخل أي تجمع إقليميي ولكن مضمونها قد يختلف من اتفاق إلى آخر، ففي الاتفاقات الإقليمية في الأمريكيتين على سبيل المثال يوجد حاليا نهجان متميزان في العلاقة بين سياسة المنافسة واتخاذ إجراءات لمكافحة الإغراق.

3- الآثار على الأطراف الأخرى.

تقتصر التكتلات الإقليمية على عضوية عدد محدود من الدول، وبالتالي تستثني بقية دول العالم، وهذا ما يؤدي إلى تحويل التجارة إليها على حساب الدول غير الأعضاء في التكتل، والتي تتمثل في إزالة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وليس على أساس انخفاض نسبي لتكاليف الإنتاج فيها، ولكي لا تتحول التكتلات الإقليمية إلى قلاع حصينة للحماية التجارية تغلق أبوابها أمام واردات الدول غير الأعضاء فيها، فإنه يتعين إبقاء التكتلات الإقليمية مفتوحة لتوسيع العضوية فيها إقليميا، بقبول الدول الراغبة في الدخول فيها، إلا أن دول التكتلات الإقليمية عادة ما تفرض شروطا لقبول عضوية جديدة، من بينها اشتراط تقارب في مستويات التنمية الاقتصادية* وفي أنظمتها التجارية والاستثمارية مع الدول الراغبة في العضوية. (13)

ثانيا، الإقليمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

تكمن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية، في مدى ملائمة القواعد القائمة ضمن أحكام واتفاقيات المنظمة بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين، لتصبح الاتفاقيات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار المتعدد الأطراف. (14)

1-المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GATT 1947.

لقد تضمنت اتفاقية **GATT** 1947، أحكاما تلزم الأطراف المتعاقدة فيها بالإخطار بكافة الاتفاقيات التجارية التي تنضم إليها.

فمن حيث المبدأ تعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية خرقا واضحا لقواعد عدم التمييز، إلا أن المادة 24 من **GATT** 1947 منحت إعفاء البلدان التي تشكل هذا الاتفاق من هذه القواعد كتشكيل الاتحادات الجمركية، مناطق التجارة الحرة والاتفاقيات المؤقتة، إذا استوفت هذه البلدان الشروط التالية: [15]

أ–شرط الحياد A neutrality requirement : والذي يعني أن لا يؤدي الاندماج الإقليمي إلى وضع رسوم ولوائح تجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء من تلك التي كانت سائدة قبل تشكيل هذا الاندماج **(Article XXIV :(a) and (b)** .

ب–شرط الشفافية : ويعني توفير المعلومات بشأن تشكيل هذا الاندماج الإقليمي وبشكل فوري ودوري لكافة الأطراف الأخرى لتمكينهم من التصرف بما يرونه مناسبا(Article XXIU:7(a)) .

ج–شرط التزام الاندماج العميق: حيث ينبغي على الاندماج الإقليمي القضاء على الأنظمة التقييدية الأخرى على التجارة في غضون فترة زمنية معقولة (Article XXIV :8).

د–اشتراط التعويض في حالة وجود زيادة في الرسوم المستحقة نظرا لتشكيل الاندماج الإقليمي والذي لا ينسجم مع المادة الثانية في مثل هذه الحالات.

2- **شرط التمكين Enabling clause** : [16] إن الإدراك بأن الدول النامية تحتاج إلى دمجها في التجارة العالمية. يعني معاملتها بطريقة أقل صرامة سواء في إطار اتفاقيات تجارة إقليمية أو في إطار ما يعرف بالنظام المعمم للأفضليات.* فخلال جولة طوكيو (73-79)اتخذ مجلس الغات القرار بشأن المعاملة التفضيلية ومواتية أكثر بالنسبة للدول النامية بشروط محددة.

3–المادة الخامسة من اتفاقية 1995 GATS[17]

تقضي المادة الخامسة من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات **GATS** أنه يمكن للبلدان الأعضاء أن تقوم بتشكيل اتفاقات تجارة إقليمية في الخدمات. شرط أن تتضمن هذه الاتفاقيات تغطية قطاعية ملموسة تشمل كل أنماط التوريد.

الخاتمة:

يبدو جليا أن إمكانية تعايش الإطار المتعدد الأطراف و الإطار الإقليمي يجعل عملية تحقيق كل منهما لأهدافه أمرا غاية في التعقيد والصعوبة. وهذا ما هو ملموس من خلال سعي منظمة التجارة العالمية الممثلة للإطار المتعدد الأطراف لاحتواء ظاهرة الإقليمية من خلال الكثير من الأحكام لجعل الترتيبات الإقليمية قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار المتعدد الأطراف، كما ان الاتجاه نحو الاقليمية وبقوة صاحب العجز الذي واجهته التعددية في الكثير التي ومازالت عالقة.

الهوامش:

[1] . WWW. islam online. net/arabic/politiques/2001.

[2]. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** (الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص. ص. 172- 173.

[3]. Jo.Ann Crawford and Roberto v.fiorentino , World Trade Organisation, 2005. Geneva, P. 3.
www.wto.org/english/res.e/..e/discussion.papers8_e. Last visited: 12/03/2011.

* أو ما يطلق عليه مصطلح الإقليمية الجديدة.
**** وقد تناول آرثر دنكل هذه العقبات في تقريره الصادر في ديسمبر 1991.

[4]. المجدوب، العولمة الإقليمية، مرجع سابق، ص.156.

[5]. للمزيد من التفصيل أنظر. بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية بيروت، مجلة المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص.ص. 332.333.

[6]- أسامة المجدوب، الإقليمية والعولمة(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،ط2 ، 2001)، ص.158.

[7]-Roberto V.Fiorentino – Luis Verdeja and other , The changing Landscape of Régional Trade Agreements,W. T.O , 2007, Geneva, P.1 www.wto.org/english/res-e/.../discussion papers 12 a- e .Last visited :12/03/2011.

*من بين هذه الدراسات:

-OCDE (2003) Le Régionalisme Et Le Système Commercial Multilatéral ,Paris, ISBN : 92-64-10138-1,p.96.

Geloso Grosso, M (2001) Intégration régionale : Effets Eommerciaux EtA effets Economiques Observés
www. Oecd.org/trade.

-Heydon, Ken (2002) Regulatory Provisions In Régional Trade Agreements : The « Singapore » Issue, document présenté à l'atelier

de l'OCDE sur la dimension développement des questions de Singapour 19-20 juin 2002.
-Multilatéralisme ET le Régionalisme : Défis Pour Le Système Commercial Mondiale www.wto.org/frensh/res-f/publication/f/multi-régio-f.htm.
-Siminar on Régional Trade Agreement www.wto.org/english/tatop-e/régio-e/sem-nov03-prof-e.htm.
(8)- Conférence parrainée et organisée par l'OMC et l'IVHEL avec la participation du centre for Economic policy reaserch ,2007.Geneva-suisse 11-12 septembre, P.1 .
(9)-OCDE- Le régionalisme et le système commercial multilatéral .Synthèse.2003.p.3. http://www.oecd.org/fr/tad/echdev/36932901.pdf. Dernière visite: 08/05/2013.P.P. 3-5.
(10)- Economie world, Mondialisation des échanges , quand le régionalisme se substitue aux vide du multilatéralisme , 11 octobre, 2007, p.1

(11)– التي أنشأت في 1992 .بعضوية ثلاث دول وهي كندا ، المكسيك و الو.م.أ و الهدف منها إنشاء منطقة واسعة للتبادل الحر.

(12)–Jean-Marc Siroen. La régionalisme est –elle une hérésie économique ,CERESA,Université Paris-Dauphine, p.8.

* تقدم تجارب المجموعة الأوروبية أمثلة لذلك، حيث تم دخول البرتغال واسبانيا في فترة لاحقة وبعد أن بلغت الدولتان مستوى من النمو الاقتصادي المستقر والمتقارب مع الدول الاعضاء.

(13)– جمال الدين زورق، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، ص.372.

(14)–المجدوب، ص.179.

(15)– Mia Mick, Multilatéral rules for régional trade agreement : past, present and future, working papers, N° : 19, January, 2009.p.5.
(16)-Ibid .,p.6.
* Generalized System of Preferences
(17)- Ibid . ,P.7